Ontario

ورقة معلومات أساسية

وزارة العدل

20 فبراير 2006

إصلاح تشريعات حقوق الإنسان للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين

تحديث نظام حقوق الإنسان في أونتاريو

تعتزم حكومة ماكجينتي إصدار تشريع في ربيع عام 2006 وإذا ما تم إقرار هذه التشريع فإنه سيعمل على تغيير نظام حقوق الإنسان المعمول به منذ 40 عاماً في أونتاريو حتى يتم الارتقاء بقدرته على حل قضايا حقوق الإنسان التي طرأت حديثاً.

ويوفر النموذج الجديد المقترح لحقوق الإنسان طريقة أسرع وأكثر فعالية لحل الشكاوى من خلال إتاحة الفرصة لرفع الدعاوى لدى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو بعد إدخال تحسينات على أسلوب عملها. كما يعمل النموذج الجديد على تعزيز الدور الذي تلعبه لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو ويسمح لها بزيادة الاهتمام بالإجراءات الاستباقية للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

النظام الحالي لحقوق الإنسان في أونتاريو

بدأ العمل بالنظام الحالي لحقوق الإنسان، والذي يتكون من لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان ومحكمة حقوق الإنسان في أونتاريو، عام 1962 عندما قام الإقليم بسن أول قانون لحقوق الإنسان في كندا. وقد وضع القانون لحماية جميع مواطني الإقليم من التمييز والتحرش في مكان العمل، وفي السكن، والسلع والتسهيلات.

لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان

اللجنة عبارة عن هيئة مستقلة، مسؤولة أمام السلطة التشريعية من خلال المدعي العام. وتتولى اللجنة تنفيذ قانون حقوق الإنسان المعمول به في أونتاريو، وتمثل دورها الرئيسي في تلقي الشكاوى والتحقيق فيها. وبعد التحقيق في الشكاوى تقرر أحقية إحالة الموضوع إلى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو للنظر فيه.

وقد حازت اللجنة على تقدير دولي لما تقوم به من عمل في مجال وضع السياسات، وعمليات بحث وتطوير مبادئ توجيهية في القضايا الهامة المعنية بحقوق الإنسان. وتشمل المطبوعات التي أصدرتها مؤخراً تقارير حول التمييز العنصري، والتمييز القائم على السن، والتقاعد الإجباري ومراجعة إمكانية الوصول إلى سلاسل المطاعم.

وقد قامت حكومة مكجينتي بتعيين باربارا هول رئيساً لمفوضي لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو في نوفمبر 2005.

محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو

المحكمة عبارة عن هيئة مستقلة، شبه قضائية تتولى النظر في الشكاوى المقدمة بشأن التمييز والتحرش بموجب القانون وتصدر أحكاماً في هذا الصدد. ولا تنظر المحكمة إلا في الشكاوى المحالة إليها من اللجنة. وهي مسؤولة عن النظر في الشكاوى وإصدار الأحكام فيها.

وقد قامت حكومة مكجينتي بتعيين ميشيل جوتيي رئيساً لمحكمة حقوق الإنسان في أونتاريو في إبريل 2005.

اللجنة الجديدة المقترحة لحقوق الإنسان في أونتاريو

في إطار الإصلاحات المقترحة فإن دور اللجنة سيرتكز على القيام بالإجراءات الاستباقية، مثل التعليم العام، والترويج والدعوة العامة، والبحث والرصد، وذلك لمواجهة التمييز في جميع أرجاء أونتاريو. وسوف يتم كذلك إنشاء أمانة باللجنة. وكذلك سيكون للجنة القدرة على رفع الشكوى بنفسها أمام المحكمة أو التدخل في شكاوى أخرى.

المحكمة الجديدة المقترحة لحقوق الإنسان في أونتاريو

سوف يتم تنفيذ طريقة جديدة لتقديم الشكاوى، حيث يتم تقديم الشكوى مباشرة للمحكمة بنفسها أمام المحكمة أو التدخل في شكاوى أخرى. وسوف يتم إصدار تشريع جديد لحقوق الإنسان لمنح المحكمة سلطات تشريعية مستحدثة حتى تحدد ممارساتها وإجراءاتها الخاصة بحل النزاعات بطريقة عادلة، وسريعة وفعالة، وحتى يمكن منح تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويستهدف النموذج الجديد تصحيح أوضاع الخدمات القانونية والاستشارية لمساندة وتعزيز الأشخاص الساعين لدرء الظلم الواقع عليهم من خلال اللجوء إلى المحكمة.

- 30 -

جهات الاتصال:

جريج *كرونى* "Greg Crone"
مكتب الوزير
(416) 326-1785

بريندان كرولي "Brendan Crawley"
وزارة العدل
(416) 326-2210

www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca

الاستعلامات العامة عبر الهاتف :416-326-2220 أو 1-800-518-7901

يمكن لضعاف البصر الاتصال بأرقام الهواتف المذكورة أعلاه
للاستماع إلى نص هذا المستند

الهاتف النصي: 416-326-4012

جاري ترجمة هذا المستند إلى 14 لغة
وستنشر هذه الترجمات على الرابط التالي: www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca .